فتلك العلة امّا نفس الممكن المعلول او جزؤه او مغايره والاولان
باطلان لما بين في محله فتعين ان تلك العلة مغاير للمعلول وتلك العلة
المغايرة امّا ممكن محدث مثل المعلول او ممكن قديم او واجب الوجود
والاولان باطلان الاول فلانه لو كا علة زيد عمرو او علة عمرو بكرا
خالدا مثلا لزم امّا الدور لو فرض ان علة خالد زيدا او التسلسل وكلا
هما باطلان واما الثاني فلان ذلك الممكن القديم لا بد من علة مغايرة
لان المفروض ان ذلك الممكن القديم وهكذا اما يلزم الدور او
التسلسل وينتهي الى علة قديم او واجب وجوده بالنظر الى ذاته والاولان
باطلان فتعين الثالث اي الواجب الوجود لذاته وهو المطلوب
الوجود مفهوم كلي مجوز العقل صدقه على افراد كثيرة لكن برهان
التمانع وغيره يبطله ويحضره في فرد واحد وهو الواجب تعالى
واجب الوجود لذاته ممتنعا عدمه بالنظر الى ذاته اذا لو لم يكن
واجب الوجود بالنظر الى ذاته لكان ممكنا فيكون حادثا فبيان ذلك
فاعلم ان الوجود بديهي التصور لا يحتاج الى تعريف وانه مشترك
بالاشتراك المعنوي بين جميع الموجودات يعني ان له معنى واحدا
يشترك فيه الموجودات بأسرها ويطلق على جميع بها بمعنى واحد
على مذهب المحققون من المتكلمين والفلاسفة فليطلب استدلالهم

من محله

من محله وانكر الشيخ ابو الحسن الاشعري الاشتراك المعنوي وقال لا
اشتراك الا في لفظ الوجود وليس للوجود معنى يشترك فيه جميع
الموجودات قال بعض الافاضل في حاشية الاصفهاني لم يرد الشيخ
بذلك انه موضوع باوضاع متعددة فانه بعيد جدا بل انه موضوع
بالوضع العام لكل ماهية وجعل آلة ملاحظة الماهيات عند الوضع
مفهوم ماهية اقول فيكون وضعه كوضع الضمائر على ما في محله
اعلم انه قال السيد المحقق في حاشية شرح حكمة العين ان الخلاف انما
هو في الوجود الخاص اقول لعل مراده انه لا نزاع في ان المطلق زائد عند
من اشتبه وهم الفلاسفة وجمهور المتكلمين واما من لا يشتبه
وهو الشيخ لانه لم يقل بالاشتراك المعنوي فكيف يمكنه القول بزيادته
فنقول الوجود الخاص فيه ثلثة مذاهب الاول ان وجود كل شيء عين ما
هية واجبا او ممكنا وهو مذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري والثاني
ان وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات زائد على ماهياتها
وهو مذهب الفلاسفة والثالث زائد في الواجب والممكنات اي ليس بجزء
الماهية ولا عينها وهو مذهب المتكلمين يعنون ان حصة معينة
من الوجود الخاص زائد في الممكن وان حصة معينة اخرى منه زائد في الواجب
فيشارك وجود الواجب وسائر وجودات الممكنات في مطلق الزيادة

Copyright © King Saud University